تقرير لجنة المراجعة

الإنمـاء
alinma

Classification: Private

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

تتولى لجنة المراجعة دراسة القوائم المالية والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، وعقدت اللجنة تسعة اجتماعات خلال العام المالي 2025م، لإنجاز الأعمال التي تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها:

- وضع استراتيجية للمراجعة الداخلية متوافقة مع الاستراتيجية المعتمدة للمصرف.
- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي 2025م.
- مراجعة واعتماد خطة التدقيق الشرعي الداخلي للعام المالي 2025م.
- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة خلال العام المالي 2025م.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية خلال العام 2025م.
- دراسة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي خلال العام 2025م.
- متابعة تنفيذ وإقفال الملاحظات التي رصدت على الإدارات المختلفة.
- دراسة القوائم المالية السنوية كما في 2025/12/31م والقوائم الربعية ورفع التوصية للنظر في اعتمادها إلى مجلس الإدارة.
- دراسة "خطاب الادارة" الصادر من مراجعي الحسابات الخارجيين، ومتابعة إقفال الملاحظات الواردة فيها.
- دراسة عروض مراجعي الحسابات والتوصية بتعيين مراجعي الحسابات للعام المنتهي في 2025/12/31م.
- دراسة تقارير الالتزام الربعية عن التزام المصرف بالمتطلبات النظامية والسياسات والإجراءات الداخلية.

نتائج المراجعة الداخلية السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالمصرف:

يتبنى المصرف إطارًا رقابيًا داخليًا قائمًا على ثلاثة خطوط دفاع، وتُعد الإدارات المختلفة وقطاعات الأعمال في المصرف خط الدفاع الأول حيث تراعي أنشطتها الأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات التشريعية، بينما يتمثل خط الدفاع الثاني في قطاع الالتزام وقطاع المخاطر وقطاع المالية حيث تقوم هذه القطاعات بدور تقييم وقياس ومراقبة مستويات المخاطر المختلفة على صعيد العمليات اليومية وعمليات الائتمان وأمن المعلومات. وترفع إدارات خط الدفاع الأول والثاني تقارير دورية للجان الإدارية الداخلية ولجان المجلس لضمان إيفاء المصرف بالمتطلبات النظامية والوصول لأهداف المصرف. أما قطاع المراجعة الداخلية فيؤدي دور خط الدفاع الثالث حيث يقوم بإجراء الفحوص والمراجعات اللازمة التي تغطي كافة إدارات المصرف بناء على خطة سنوية معتمدة من لجنة المراجعة وفق المنهج القائم على المخاطر. ونؤكد أن قطاع المراجعة الداخلية يتمتع باستقلاله التنظيمي والوظيفي داخل المصرف، مما يتيح له تنفيذ مهامه وواجباته بفاعلية دون أي تأثير.

مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية:

من منطلق مسئولية إدارة المصرف عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المعتمدة للمصرف فقد تم بناء نظام للرقابة الداخلية يناسب أنشطة المصرف ويضع في الاعتبار الأهمية النسبية للمخاطر المالية والمخاطر الأخرى الملازمة لهذه الأنشطة، لقد تم تصميم نظام للرقابة الداخلية لإدارة المخاطر والسيطرة عليها مما يوفر قدرا معقولا من الرقابة المستمرة والكشف المبكر عن المخاطر المحتملة والتعامل معها.

ويستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة المصرف لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة المصرف، وبتوازن معقول بين التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محددة. وقد صمم المصرف نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة المخاطر التي تساعده على تحقيق الأهداف، وبالتالي فان نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها.

وتراجع لجنة المراجعة بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وقطاع الالتزام وتتضمن هذه التقارير تقويم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

بناء على ما ذكر نرى بان المصرف لديه نظام رقابة داخلية ملائم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق، وخلال العام لم تكن هناك ملاحظات جوهرية تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في المصرف.

الأستاذ/ هيثم بن راشد المبارك **رئيس اللجنة**	**الأستاذ/ عبدالله بن عبدالعزيز الرميزان** **عضو اللجنة**
الأستاذ/ ماهر بن سعد العياضي **عضو اللجنة**	**الأستاذ/ فهد بن حسين السديري** **عضو اللجنة**
	الأستاذ/ ماجد بن محمد الدخيل **عضو اللجنة**